مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

القانون الدولي يُدفن تحت أنقاض غزة

ويليام بوردون

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بعد الحرب العالمية الثانية وبناء نظام دولي جديد، برزت كثير من المدونات القانونية الدولية لا سيما تلك المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الإنسانية؛ سواء تمثلت في إعلانات عالمية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، او الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وغيرها من المدونات العالمية التي أقرتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وقد أصبحت قضية القانون الدولي شعاراً للدول الكبرى، وحقوق الإنسان رمزاً ومعياراً لتصنيف الأمم والشعوب والدول، لكن التحدي الذي واجه تلك الدول التي ترفع شعار احترام القانون الدولي وحماية حقوق الانسان، الانتقائية في التطبيق وتقديم المصالح والأهداف السياسية على القواعد الدولية والإنسانيّة في كثير من الأحداث والمراحل وهو ما يُعبر عنه (بازدواجية المعايير)، وما يجري في غزة منذ أكثر من شهرين من جرائم ومجازر صارخة بحق الأطفال والنساء والمدنيين وقصف وتدمير للمدارس والمستشفيات ودور العبادة أمام مرأى العالم كلّه ومنظماته ومحاكمه الدولية والإنسانيّة هو من أوضح البراهين والأدلة على تلك الانتقائية والازدواجية والكيل بمكاييل متعددة. في هذا السياق كتب المحامي الفرنسي والمتخصص في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية (وليام بوردون) مقالاً في صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية متحدثاً عن دفن قواعد القانون الدولي الإنسانيّ تحت الدمار والركام في غزة وهذا نصه:

شكّل قطاع غزّة لسنوات طويلة سجناً مفتوحاً يضم أكثر من مليونَي نسمة، حيث يشكل الأطفال النسب الأكبر. إلّا أنّه تحوّل اليوم إلى أرض مُدمَّرة، يرقد تحت أنقاضها القانون الدوليّ الإنسانيّ الذي أصبح مجرّد استعارة للتجرّد من الإنسانية.

وهذه انتكاسة خطيرة للحق الذي وُلد من رحم الألم والصدمات المتتالية منذ نهاية القرن التاسع عشر لمواجهة فظائع الجرائم الجماعية التي أُرتكبت خلال الصراعات الكبرى وتركت أوروبا في حالة حداد. ومع ذلك، فإنّ هذا القانون الدولي الإنساني، الذي بقي من دون تأثير حتى عام 1945، كان عاجزاً عن وقف الجرائم الجماعية التي ارتُكبت في القرن العشرين.

هذا الحق، الذي تم ترسيخه بشكل خاص في اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في 12 آب/أغسطس 1949 (المتعلقة بـ «جرائم الحرب»)، لم يمنع في ما بعد ارتكاب الجرائم خلال فترة إنهاء الاستعمار، ولا ارتكاب الجرائم في أثناء الحرب في فيتنام والحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. إنّ استهزاء الزعماء السياسيين وجنون الطغاة العظماء، جعلا من هذه الاتفاقيات، المقدّسة مبدئياً، حبراً على ورق وبلا قيمة.

في هذا العالم الغارق بالمآسي والويلات التي يصعب استرجاعها جميعها، لاحت بارقة أمل مع إنشاء المحكمتين المخصصتين لحربي يوغوسلافيا السابقة ورواندا في عامي 1993 و1994، ثم مع إنشاء أول أداة للعدالة المعولمة، ألا وهي المحكمة الجنائية الدولية، لقد عشنا لحظاتٍ مفعمةً بالأمل وشهدنا بداية حقبة جديدة تؤرخ لنهاية زمن الإفلات من العقاب لأعتى المجرمين.

أمّا الأمر المحزن في الموضوع، هو عمل هذه العدالة المعولمة الجديدة الذي بدا متواضعاً وغامضاً، على أقل تقدير، على الرغم من أن هذه الأداة المناهضة للطغيان والهمجية محتقرةٌ ومقوّضة من قبل أقوياء العالم، الملطّخة أياديهم بالدماء، وهم أعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وعلى مدار عشرين عاماً، انصب تركيز المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المرتكبة في القارة الإفريقية؛ ومؤخراً على تلك الجرائم التي أُرتكبت في أوكرانيا، في تعبئة غير مسبوقة بقدر ما هي مشروعة، ما عزّز لدى مواطني الجنوب الشعور باستمرار الكيل بمكيالين، خاصة في ظل نهج غياب المبادرة الذي يتّبعه مدعي عام المحكمة منذ فتح تحقيق أولي عام 2021 بشأن الجرائم المرتكبة من قبل الأطراف المتحاربة في «إسرائيل» وفلسطين منذ 13 حزيران/يونيو 2014.

وتُعدّ الزيارة الأخيرة التي قام بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان إلى «إسرائيل» والأراضي الفلسطينية والوعود بشأن تكثيف جهوده للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة، الحد الأدنى في ضوء التصعيد المستمر في غزة. وسيتطلب الأمر مثابرة وتعبئة استثنائية من المدعي العام وفِرقه لإصدار أوامر اعتقال في يوم من الأيام، إلّا أننا بعيدون جداً عن هذه الخطوة في الوقت الراهن. وهذا بالتأكيد أحد الشروط لاعتبار جهود المحكمة الجنائية الدولية جهوداً عالمية وليست أنشطة تتغير وفقاً للأهواء والظروف كما هو الحال اليوم.

كما نعلم، تحترم الدول القانون الدولي الإنساني أو تتجاهله وفق مصالحها أو ظروفها الخاصة. ومع ذلك فإنّ مجموعة من القوانين قد حدّت، ومن دون أدنى شك، من وقوع الأسوأ ولو بشكل ضئيل.

أعلنت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 عن نهاية الدينامية النشطة التي تتّبعها الولايات المتحدة. فالتصور الذي تبنته إدارة بوش بشأن التشريع الذي يحرّرها من التراث القانوني العالمي سبّب التآكل التدريجي للمبادئ العظيمة التي تحمي كرامة الإنسان، فضلاً عن الحريات العامة. وكل ذلك باسم الحرب على الإرهاب، الذي لم تسلم منه لا أوروبا ولا فرنسا.

لقد أدى ظهور «الشر المطلق» تدريجياً إلى تحرير كبار القادة الغربيين من القيود، ما دفعهم إلى تطبيق المبدأ الذي يقول بأنّ الغاية تبرّر الوسيلة؛ الوجه الآخر لسيادة القانون. وهكذا، وبطريقة خادعة، ترسخت القناعة بأنه في مواجهة «الشيطان»، لا يمكن للمرء أن يرتكب جريمة ضد الإنسانية من خلال التخلي عن كل وازع في الداخل فيما يتعلق باحترام الحريات، وخارجياً فيما يتعلق بالسكان المدنيين وأسرى الحرب. لقد فتحت

«الحرب على الإرهاب» مجالاً غير محدود من الاستغلال السياسي، وعلى هذا النحو، يمكننا بسهولة تجريم الأصوات المعارضة، لتحرير أنفسنا من التراث القانوني العالمي الذي تعرض لأضرار متزايدة.

وهكذا دُفن القانون الدولي تحت أنقاض غزة، وهو اليوم يُحتضر. إنّ «إضفاء الطابع الحيواني» على السكان المدنيين في غزة، بما في ذلك أطفالها، من قبل أحد وزراء بنيامين نتنياهو، لهو أفظع تعبير في هذه الدّوامة لتجريد السكان المدنيين من إنسانيتهم، لتشريع ضربهم أو قتلهم. وبحسب منظمة اليونيسف، فإنّ أكثر من 5 آلاف طفل قتلوا في خلال شهرين في مواجهة الهجوم الذي شنته حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإن كان لـ «إسرائيل» الحق في الردّ، فليس لديها الحق في الانخراط في آلية انتقامية يحظرها القانون الدولي تماماً. إنّ ما حدث في غزة لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر.

من يتذكر حكومة ديمقراطية قامت، على مدى شهرين، وعلى هذا النطاق الواسع، وبمثل هذا المعدل المرتفع، بقصف مبانٍ مدنية على نطاق واسع ومتواصل، وبالتالي ارتكاب جرائم حرب؟ جرائم شجعها الغرب بطريقة لا أخلاقية. إنّ عدم ضبط النفس من قبل القوات الإسرائيلية تجاه السكان المدنيين والضوء الأخضر الذي أعطاه الغرب سيؤديان إلى عواقب كارثية في جميع أنحاء العالم، حيث أصبح ممكناً وصفُ الهمجية بأنها فنّ من فنون الحرب.

لقد تسارعت عملية تجريد ضحايا جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية من إنسانيتهم، وهذا الأمر مستمر منذ عقود، ووصل اليوم إلى ذروته. فعملية التجريد من الإنسانية هذه تمنح تفويضاً مطلقاً لأولئك الذين يهلّلون له من خلال إعداد شهادة وفاة القانون الدولي.

فالكرامة، التي تشكل جوهر الإنسان وعالميته، تُنتقص من دون أن يتأثر الذي من المفترض أن يكون حارسها. إذ تَعتبر «إسرائيل» أنّ القانون، عندما يحمي الآخرين، يشكل عائقاً أمام ما تسعى إليه، وهو الموقف الذي صادقت عليه واشنطن وباريس قبل أن تسارعا إلى الدعوة لعدم استهداف المدنيين. وقد عرّض وزير الداخلية الفرنسي، جيرالد دارمانين، نفسه لهذا الموقف بالضبط منذ أن استهزأ، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي منع فرنسا من طرد أوزبكي مهدد بالتعذيب إذا ما أُعيد قسراً إلى بلاده. إنّ حصيلة الحروب أو الحملات العقابية «ضد الإرهاب» أو «لفرض الديمقراطية»، باتت تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الولايات المتحدة.

لقد أطلق النفاق وازدواجية معايير القادة وأصدقائهم التجار والهوس في الحفاظ على مراكزهم السياسية ومنطق المزايدة الفردية الرصاصة الأخيرة التي أردَت القانون قتيلاً، كما تسارعت وتيرة هذا التحول وتعززت نتيجة تفكك المجتمع الدولي وذبول ديمقراطياتنا وفقدان زعمائنا الفرنسيين مصداقيتهم واللعنة الشعبوية التي تنتشر مثل ورم خبيث يدمر العالم، إنّ الدول الغربية، بتشجيعها «إسرائيل» في المعركة التي تقدمها على أنها «حضارية» ومن خلال تأييد حججها الواهية، خاطرت من دون أي حساب بالقيم المشتركة للإنسانية وألغت «عالميتها".

هوية البحث

اسم الباحث: ويليام بوردون - محامٍ فرنسي متخصص بالجرائم ضد الإنسانية.

عنوان البحث: القانون الدولي يُدفن تحت أنقاض غزة

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2023

رابط البحث: https://tinyurl.com/yld6krvb

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org